دور التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات
(دراسة حالة على شركة الجوف للتنمية الزراعية)

The role of financial analysis in monitoring the performance of companies
(An analytical study on Al-Jouf Agricultural Development Company)

د. نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن **أ. سهى محمد الكنيدري**
أستاذ المحاسبة المشارك **باحثة ماجستير**
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات، وقد أجرت الباحثتان الدراسة على شركة الجوف للتنمية الزراعية، وقامتا بالتحليل المالي الأفقي، والتحليل المالي للنسب، على قوائم الشركة المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ربحية المؤسسة ضعيفة في عام 2019م ولم تحقق أرباح خلال العام الأخير، بل حققت خسارة، وهذا يدل على ضعف أداء الشركة، وبالتالي ينبغي دراسة الأسباب الكامنة وراء ذلك، كان بإمكان الشركة تحقيق أرباحاً أكثر لو أن استخدمت أساليب الرقابة على الأداء والتحليل المالي، كما ينبغي الاهتمام بالظروف المحيطة بالشركة منها قرار إيقاف زراعة الأعلاف الذي كان يمثل 46% من مبيعاتها، بالتالي أثر على أرباح الشركة، وكذلك قرار القيمة المضافة، وأظهرت الدراسة بأن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأفضل للموارد عن طريق النظر في نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، والاختيار بين البدائل، مما سيؤدي إلى تحسين اقتصاد الشركات وبالتالي تحسن الاقتصاد العام، وأن للتحليل المالي الأفقي وتحليل نسب الربحية والمديونية والسيولة دور فعال في الرقابة على أداء الشركات، وتحديد الوضع الحقيقي للشركة ومعرفة مركزها المالي وتحديد مواطن القوة فيها، والكشف عن مواطن الضعف والقضاء عليها.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة، توصي الشركات بأن تؤكد على مسألة الإفصاح الحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات، والاستفادة من نتائج التحليل المالي في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تقييم الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي، وتحديد أوجه القوة والضعف، وينبغي القيام باحتساب الفرصة البديلة عند إجراء تحليل مالي، لاحتساب الفرصة الضائعة والتي لا تظهر بأساليب الرقابة الأخرى، وقد أظهرت الدراسة مقدار الهدر في الأرباح عندما حُسبت الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من الأموال المعطلة والتي تتمثل بزيادة نسبة السيولة السريعة عن الحدود المعروفة من قبل المختصين.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الرقابة، تقييم الأداء.

Abstract

This study aimed to identify the role of financial analysis in monitoring the performance of companies, and the tow researchers conducted the study on Al-Jouf Agricultural Development Company, and they conducted horizontal financial analysis, and financial analysis of ratios, on the company's financial lists.

The results of the study showed that the profitability of the organization is weak in 2019 and did not achieve profits during the last year, but it achieved a loss, and this indicates the poor performance of the company, and therefore the reasons behind this should be studied, the company could have achieved more profits if it used the methods of monitoring performance and analysis Financial, Attention should be paid to the circumstances surrounding the company, including the decision to stop the cultivation of fodder, which represented 46% of its sales, thus affecting the company's profits, as well as the value-added decision, and the study showed that performance monitoring achieves the best use of resources by looking at weaknesses and working to correct them, and selection Among the alternatives, which will lead to an improvement in the corporate economy and consequently an improvement in the general economy, and that horizontal financial analysis and analysis of profitability, debt and liquidity ratios play an effective role in monitoring the companies 'performance, determining the real position of the company, knowing its financial position, identifying its strengths, etc. P vulnerabilities and eliminate them.

Based on this study, the researcher recommends companies to emphasize the issue of computer disclosure in terms of its display of all information, and to take advantage of the results of financial analysis in combating administrative and financial corruption by assessing performance using financial analysis tools, and identifying strengths and weaknesses, and the opportunity should be concerned as alternative when performing a financial analysis, to shows the missed opportunity that does not appear by other methods of control, and the researcher showed the amount of waste in profits when calculating the profits that could be obtained from the idle funds represented by an increase in the rapid liquidity ratio from the limits known by the specialists.

Key words: financial analysis, control, performance evaluation.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

نتيجة كبر المنشآت وتبعثرها الجغرافي، جعل الرقابة على الأداء بواسطة صاحب العمل وسيلة غير عملية في التطبيق مما أدى إلى وجود أنظمة كفؤة وفعالة للرقابة المالية في أية منظمة يعتبر من الأمور الهامة في نجاح تلك المنظمة في تحقيق أهدافها، نظراً لما تشكله أنظمة الرقابة من أساس مهم من بين الأسس التي تقوم عليها تلك المنظمة. (عقون، حنان2017، ص1)

وأكد المختصون في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة، أن عملية التنمية والتحديث والتطوير لا تتم إلا بحسن استخدام أدوات العملية الإدارية والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ومن الأدوات الفعالة في مجال التخطيط والرقابة هي التحليل المالي، فإنه وما يحمل من أدوات هو ضرورة من ضروريات الشركات التي تريد أن ترتقي بأدائها، وتعد القوائم المالية هي أهم مخرجات المحاسبة المالية، وهي في نفس الوقت منطلق التحليل المالي الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تساهم في تشخيص الوضع المالي للشركة.(عبدالله، علي،2008،ص 19)

وتتمكن الشركة من خلال التحليل المالي من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وقراراتها التمويلية والاستثمارية، ومن أكثر الأدوات المستخدمة في التحليل المالي هي النسب المالية، والتي تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وإن مقارنة النسب المالية بما حققته شركة معينة في السنوات الماضية ستمكنها من التعرف على الاتجاه العام وبالتالي معرفة ما إذا حققت الشركة تقدماً أو تراجعاً في حجم نشاطاتها وتقييم كفاءة الأداء للشركة موضوع البحث. (أحمد، سمير،2012، ص251)

ستوضح الباحثتان في الدراسة مفهوم الرقابة وأدواتها، وستتعرض إلى التحليل المالي باعتباره أحد أدوات الرقابة المتقدمة للشركات، وتستعرض عملية تقييم الأداء، وستقوم بالتحليل المالي لإحدى الشركات وهي شركة الجوف التنمية الزراعية، من خلال التحليل الأفقي وتحليل النسب.

المبحث الأول: الخطة العامة للدراسة

سنتناول في هذا المبحث مشكلة الدراسة، وأهدافها واهميتها وفرضياتها ومنهج الدراسة وحدود الدراسة وخطة الدراسة ومصطلحات الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركة،

والاستفادة منها في التخطيط والرقابة، وتقييم أداء المنشأة، واتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه (عقون، حنان،2017،ص1)، من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل تساعد ادوات التحليل المالي في الرقابة على أداء الشركات؟

من خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يساعد التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف الزراعية السعودية.
2. هل تساعد نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. هل تساعد نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
4. هل تساعد نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى قدرة التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
2. التعرف على مدى قدرة نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. التعرف على مدى قدرة نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
4. التعرف على مدى قدرة نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

بسبب تعقد وتوسع أنشطة الأعمال، وكذلك الانهيارات والأزمات المالية التي مست كبرى المؤسسات، أصبح التحليل المالي وسيلة أساسية لتقييم أداء المؤسسات والحكم على نتائج أعمالها، وتبيان جوانب القوة والضعف فيها (معتوق، جمال،2017،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد48، ص80)، فتنبع أهمية البحث مما يقدمه التحليل المالي من تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها المحاسبة، ومن ثم انتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة، وحسب رغبة المستفيد، والتحليل المالي يعتبر أحد الأدوات التي تساعد الإدارة على وضع الخطط، والرقابة على هذه الخطط، ومن ثم أحد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثتان تعتمدان على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي **امكانية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة على أداء الشركات** وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. امكانية التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف الزراعية السعودية.
2. امكانية نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
3. امكانية نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.
4. امكانية نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.

خامساً: منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ونطاقها، وحدودها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف وتحديد مشكلة الدراسة وصفاً شاملا، وذلك من خلال استقراء ما ورد في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة، وبالتحليل المالي للشركة محل الدراسة، وتمثلت حدود الدراسة الزمنية من عام 2010م وحتى عام 2019م والحدود المكانية اقتصرت على شركة الجوف للتنمية الزراعية.

المبحث الثاني: الدّراسات السابقة.

تمهيد:

يتضمَّن هذا الجزء الدّراسات السابقة ذات الارتباط بالدّراسة الحاليّة، واعتمدت الباحثتان في تقديم الدّراسات السابقة على ذكر موجز يتضمّن: هدفها، مجتمعها وعينتها، منهجها، أداتها، أبرز نتائجها ذات الصلة بالدّراسة الحالية، ثم التعقيب على الدّراسات السابقة.

أولًا: الدّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة:

1. **دراسة النعساني، أحمد ياسر (2005) " استخدام التحليل النسبي في قياس فاعلية أداء السياسات المالية التشغيلية"** هدفت الدراسة الى اختبار نماذج متخصصة للتحليل المالي بحيث تساعد هذه النماذج في تقويم الاداء المالي للمنشآت في الخرطوم والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وفي التنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها الشركات في المستقبل في تقييم سلامة السياسات المالية والتشغيلية، واستخدم المنهج التحليل في تحليل البيانات باستخدام النسب المالية، والاحصائي باستخدام برنامج إحصائيين و توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم وجود فرق بين الأسباب التي يعتمد عليها وهي تحليل المعلومات والبيانات أحياناً وفق نماذج متخصصة في التحليل المالي من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم الأداء، أوصت الدراسة بالعمل على نشر التقارير المالية المفصلة والسنوية كاملة ومرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف جزء من هذه التقارير المالية.
2. **دراسة جمعة، علي سويسي، (2006م) "التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية "**هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في نجاح المصارف الأهلية ، والوقوف على أسباب نجاح بعض هذه المصارف وتعثر البعض الآخر، العمل على تقويم المصارف الأهلية من حيث إدارة السيولة والربحية بالخرطوم، انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، و توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام أسالب التحليل المالي المختلفة تفيد في تقويم أداء إدارة السيولة والربحية بالمصارف الأهلية بالجمهورية العربية الليبية، التحليل المالي يوضح تقارب معدل العائد على الودائع والأصول في كل من المصارف الناجحة والمتعثرة، التحليل المالي يمكن المصارف الأهلية من تفادي الأسباب التي تؤدي إلى التعثر وعدم النجاح باستخدام أساليب التحليل المالي لمعرفة المستويات المناسبة للسيولة والربحية، أوصت الدراسة بضرورة إتباع المصارف الأهلية بالجماهرية الليبية أساليب التحليل المالي للتعرف على المستويات المناسبة للسيولة والربحية، ضرورة وضع معايير عامة لمتطلبات العمل المصرفي في ضوء المعايير التي يحددها مصرف ليبيا المركزي وللمعايير الدولية، ضرورة، وضع سياسات ائتمانية محكمة وواضحة يتم بموجبها الالتزام بأساليب إدارة الائتمان المعيارية وكافة المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان والتحوط لها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
3. **دراسة عبد الله، علي خلف (2008م) "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن الانحرافات المالية وغير المالية، في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الاستثمارية بأقل وقت وجهد وتكلفة، وأعلى جودة، معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، والمتفشية في الكثير من الدول عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات، واستخدم في جمع المعلومات بالبحث في المراجع العربية، واعتمد في الحصول على البيانات المالية من التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية

المنشورة لشركة الإسمنت السعودية، مع استخدام الاساليب المالية والإحصائية، وتوصلت الدراسة الى مدى فعالية ودقة أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتحليلها، واجراء المقارنات مع السنوات السابقة، أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الامثل للموارد عن طريق الاختيار بين البدائل ومن ثم سيحقق ذلك تنمية اقتصاديات الشركات وتوسعها.

4. **دراسة ردة، خديجة، وآخرين (2017م) "الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات"** وتهدف إلى التعرف عن قرب على القوائم المالية كأحد أهم مخرجات المحاسبة المالية، الوقوف على كيفية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة بالجزائر، مع تسليط الضوء على أهم الأدوات المستخدمة في ذلك، وإبراز مكانة و أهمية القوائم المالية كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، يعد التحليل المالي أهم الوسائل والآليات المستخدمة من طرف الإدارة والأطراف الخارجية لأجل الحصول على معلومات تساعد في عملية ترشيد القرارات، وأن التحليل المالي هو أهم وأنجح الوسائل لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

5. **دراسة مهند، علي جمال، (2019م) "أثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني"** هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الرقابة بكل أنواعها في أداء البنك الإسلامي الاردني، واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان لبيان أثر الرقابة على أداء البنك الإسلامي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للرقابة على أداء البنك، ووجود تأثير ايجابي على تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة.

التعليق على الدراسات السابقة

أكدت غالبية الدراسات السابقة على دور التحليل المالي في مساعدة الشركات في وضع الخطط والرقابة عليها، ومن ثم أحد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر، يوجد تشابه في الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أن التحليل المالي من أهم أدوات الرقابة على الأداء كما في دراسة النعساني (2005) ودراسة جمعة (2006) ودراسة عبدالله (2008) ودراسة خالد سليمان (2011) ودراسة تاج السر (2016) ودراسة ردة (2017)، وتشابهت دراسة مهند (2019) مع الدراسة الحالية في تأثير الرقابة على الكشف عن أوجه القوة والضعف في الشركات، ومع دراسة (عقون) في أهمية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة، كما اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي للقوائم المالية.

تختلف الدراسة في اختلاف البيئة حيث أن عينة الدراسة هي "شركة الجوف للتنمية الزراعية" واختلفت كذلك بتركيزها على التحليل الأفقي للقوائم المالية وتحليل النسب، في تقييم الرقابة على الأداء بالشركات.

القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

تعتبر الرقابة عملية مكملة للعمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه والتنسيق، ففي مجال التخطيط تبرز مواطن الضعف في الخطط وتكشف عن معوقات التنفيذ والانحرافات عن الأهداف الموضوعة، وقد يؤدي إلى تعديلها أو تغييرها ببدائل أخرى، وبالنسبة للتنظيم والتوجيه فعن طريق المعلومات المتدفقة في النظام الرقابي يمكن تقدير نواحي الخلل في الهيكل التنظيمي مما يفسح المجال للتعديل والتطوير حتى تتحقق الفاعلية في الأداء. (بوسفط، آمال 2016ص42)

ويعتبر التحليل المالي من الأنشطة الهامة في الإدارة المالية، ولقد ظهرت أهميته كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة، فيضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الاصلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد أوجه الضعف وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية. (عقون، حنان، 2017، ص5)

المبحث الأول :الرقابة:

تمهيد: يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالرقابة، ومراحلها، وأنواعها، وأدواتها.

أولاً: مفهوم الرقابة:

الرقابة لها تعاريف متعددة فمن التعريف ما هو واسع المفهوم ومنها ما هو مقتصر على مفهوم ضيق، سوف نشير هنا إلى بعض هذه التعاريف، عرفتها (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني،2003:ص93) بأنها عبارة عن عملية تقييم النشاط الإداري الفعلي ومقارنتها بالنشاط الإداري المخطط وبعد ذلك يتم تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية من أجل اتخاذ اللازم لمعالجة الانحرافات، وعرفها (جفال، مهند، 2019، ص14) بأنها عملية قياس الأداء وتصحيحه أي التأكد من أن سير العمليات قد تم كما هو مخطط وأن الأهداف أنجزت وبالتالي تحديد الانحرافات وطرق معالجتها.

وتعرف الباحثتان الرقابة أنها استخدام الإدارة للموارد أفضل استخدام عن طريق دراسة البدائل وإيجاد أفضل بديل، ووضع المعايير وقياس الأداء بتحديد أوجه القوة والضعف.

ثانياً: أدوات الرقابة:

أولاً: الموازنات التقديرية:

تعتبر الموازنات التقديرية أداة تخطيطية ورقابية فعالة، تسعى إلى التأكد من حسن تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة، حيث تضع الإدارة العليا الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، لتقوم الإدارة الوسطى بترجمة هذه الأهداف إلى وسائل وخطوات قابلة للتطبيق، ويأتي دور الإدارة الدنيا للقيام بعملية التنفيذ، ويتم تحقيق ذلك من خلال إعداد موازنات تقديرية تحدد مسبقاً أوجه النشاط المختلفة والأداء المطلوب من قبل الإدارات المختلفة في المؤسسة (لمين، بخليلي 2014، ص4)، والموازنات تخدم منظمة الأعمال في أربعة قضايا أساسية:

الأولى مساعدة المدراء على تنسيق الموارد واستخداماتها في إطار مختلف البرامج والمشروعات، والثانية مساعدة الإدارة في تحديد المعايير الخاصة بالرقابة، والثالثة تمثل دليل عمل لاستخدام موارد المنظمة وتوقع النتائج من هذا الاستخدام، وأخيراً فإن الموازنات تسهل عملية تقييم الأداء للمدراء والوحدات التنظيمية. (بوسفط، آمال 2017، ص60)

تعد الميزانيات التقديرية أو التخطيطية من أقدم الوسائل الرقابية، فهي ترجمة رقمية للخطة عن فترة زمنية مقبلة، وبمعنى آخر هي قائمة للنتائج المتوقعة من الخطة معبر عنها بقيم مالية. وبذلك تربط الميزانيات التقديرية عملية التخطيط بالرقابة، ومنها ينشأ نظام محكم من الرقابة يتيح للمدراء التعرف على مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل ومن الذي سيقوم بعملية الصرف وفي أي الوجوه، وما هي الإيرادات المتوقعة، فعن طريق المقارنة بين الأرقام المخططة والأرقام الفعلية للمصروفات والإيرادات يتم تحديد الانحرافات المالية، وهذا يعني أن التقديرات المالية الرقمية الواردة في الميزانيات هي بمثابة معايير يقاس بها الانجاز في المنظمة في فترة زمنية محددة. (عليان، ربحي، 2007، ص 20)

ثانياً: المراجعة الداخلية والخارجية:

المراجعة الداخلية هي التي يقوم بها موظف من داخل المؤسسة، وتهدف أساساً إلى التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة واكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب، والمراجعة الخارجية هي أن تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة بعملية المراجعة وذلك بهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية. (السعدية، لعموري، 2016، ص9)

ثالثاً: التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الامريكية، والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على اثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات،(مجلة الاقتصاد

والمحاسبة،م2015،ع661،ص27) وهي خطوة ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي، إذ أنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل الشروع في وضع الخطط المستقبلية لها، ويعتمد التحليل المالي على البيانات والأرقام التي تظهر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ويعتبر التحليل المالي أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع، كما يستخدم التحليل المالي كمقياس لأثر السياسات الإدارية على أرباح المشروع ومركزها المالي.(تاج السر، محمد، وآخرون ،2016، ص5)

وأن أحد أهم أدوات الرقابة هي التحليل المالي وهو ما يدعو الباحثتان إلى أن تستعرض في المبحث الثاني مفهوم التحليل المالي وأدواته وطرقه وأساليبه.

المبحث الثاني: التحليل المالي

تمهيد: تطرقت الباحثتان في هذا المبحث إلى التحليل المالي، مفهومه، وأهميته وخطواته، وأساليبه.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

عرف التحليل المالي بأنه مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل(خلف، علي عبدالله،2008 ، ص21)، وعرف بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار.(عقون، حنان،2017،ص4)

وترى الباحثتان أن التحليل المالي هو تحليل المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وغيرها من القوائم) والمعلومات غير المحاسبية، باستخدام أساليب التحليل المالي، من أجل تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ومعالجة أسباب الضعف.

ثانياً: **أهمية التحليل المالي**

أهمية التحليل المالي تتمثل في الآتي:

1. تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
3. التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.
4. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
5. يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
6. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
7. إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة. (عمار، بن مالك،2011، ص15)

ثالثاً: خطوات التحليل المالي

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل المالي وهذا يتعلق بغرض الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده، فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد اجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، ام اجراء تحليل لإنتاجية العمل، أو غيرها من الأهداف.
2. تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها. (عقون، حنان،2017، ص6)
3. جمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل.
4. تحديد الأدوات التي سوف تطبق في عملية التحليل.

5. استخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول الى مؤشرات معينة يستفاد منها في عملية التحليل.
6. تحليل المؤشرات من أجل معرفة اتجاهها في المستقبل.
7. كتابة الاستنتاجات والنتائج في شكل تقرير يقدم للجهة الطالبة للتحليل. (الحيالي، وليد، 2008، ص15)

رابعاً: أنواع التحليل المالي:

1. **التحليل الرأسي:** يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستخدم صافي المبيعات واجمالي الأصول لقائمة المركز المالي، لقياس الكفاءة البيعية، والائتمانية، والاستثمارية، وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مالية.
2. **التحليل الأفقي:** يتضمن تحليلاً لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة اتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسبة مئوية لمعرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني. (محمد، صابر تاج السر،2016، ص8)
3. **التحليل المالي بواسطة النسب المالية:**

تعبر النسب المالية عن إيجاد علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ولا شك أنها تعتبر من أهم أساليب التحليل المالي، حيث يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من التقارير والقوائم المالية أو من يمثلهم من المحللين بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم التشغيلية (لطفي، أمين، 2005، ص312) ويمكن تقسيمها الى خمسة مجموعات رئيسية وهي:

1. نسب السيولة.
2. نسب الربحية.
3. نسب النشاط.
4. نسب المديونية (الرفع المالي)
5. نسب الاستثمار في الأسهم.

المبحث الثالث: تقييم الأداء

تمهيد: يهدف هذا المبحث إلى التعرف على تقييم الأداء، مفهومه، أهميته وأهدافه، وكيفية أدائها من خلال قياس الربح، وبالتالي التعرف على خطوات تحليل الربحية.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء:

هناك تعاريف عديدة لتقويم الأداء ولكنها تكاد متشابهة حيث أنها تحمل نفس المعنى وغن كان بعضها اوسع مفهوماً من البعض الآخر إلا أن المحصلة تشير إلى تشابه هذه التعاريف، فهي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية، الإنتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية....الخ، خلال فتره زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، مع إبراز مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة، وذلك عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورًا في مجال عملها (الكرخي، فؤاد،2007،ص31)

وتم تعريفها بانها مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميًا وعمليًا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين(سعودي، نادية 2018، ص21)

ثانياً: كيف تتم عملية تقييم الأداء:

كلما ازداد حجم المبيعات في المشروع كلما ازداد حجم الارباح المطلق، وعندما نريد أن قيم الانشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي " الربحية" والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال نفس الفترة ومعبراً عنها بنسبة مؤية، إذ مؤشر الربحية يعتبر أحد مؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء. (عمار، بن مالك،2010، ص95)

1. خطوات تحليل الربحية:

هناك مجالات عديدة يتضمنها برنامج تحليل الربحية وهذا الأمر يتحدد طبقا للجهة التي تريد إجراء هاذ البرنامج فهناك جهات داخلية وأخرى خارجية ولكل جهة هدفها الخاص بها وبصوره عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية:

1-تحديد الهدف من التحليل:

على أساس هدف التحليل يتم تحديد الخطوات اللاحقة والمقصود بهدف التحليل هو تحديد:

أ-موضوع التحليل: ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الاصول مثلا: أم ربحية السهم...ألخ

ب – أغراض التحليل: وهذا يرتبط بالطرف المستفيد من التحليل، حيث أن كل تحليل له أدواته وأساليبه الخاصة به والذي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.

2-اختيار أساليب وأدوات التحليل:

عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي وعملية اختياره للأساليب والأدوات التي يعتقد انها ستوصله الى نتائج جيدة فقد تستخدم الطرق التقليدية او الطرق الرياضية او الاحصائية او جميع هذه الطرق.

1- تحديد منهج التحليل:

ويتم تحديد المناهج اما على أساس مقارنة النتائج الأصلية الفعلية مع المخططة "المعيارية" أو منهج التحليل الراسي "الثابت". (عبدالله، علي 2008، ص42)

4-تحديد الانحرافات:

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الاهداف المخططة للشركة، وذلك باعتبار أن الانحرافات التي حصلت في النشاط سيتم حصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها بالطريقة المثلى.

5-متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وذلك بتزويد نتائج تقييم الأداء إلى الإدارات المختلفة داخل الشركة، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فاعلية المتابعة والرقابة. (عمار، بن مالك،2010، ص95)

ثالثاً. العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأرباح.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية توثر على حجم الأرباح المطلقة في المشاريع الاقتصادية هي:

1- المبيعات
2- التكاليف
3- المصروفات

وينبغي تحديد حجم التغيرات التي تصيب كل عامل من العوامل أعلاه، أي احتساب التغير في كمية المبيعات وتأثيرها على الأرباح وثانياً التغير في الأرباح نتيجة التغير في معدل الأرباح الإجمالية وثالثاً التغير في معدل التكاليف الإجمالية في الأرباح، (عبد الله، علي، 2008، ص42).

القسم الثالث: الإطار العملي للدراسة

مقدمة:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، سيتم العمل في هذا الفصل على التحليل المالي لشركة الجوف الزراعية للفترة من 2010 م وحتى 2019م. مع عرض النتائج والتوصيات.

المبحث الأول :التحليل المالي لشركة الجوف والنتائج.

تمهيد: سنستعرض في هذ المبحث معلومات عامة عن شركة الجوف ووضعها المالي، والتحليل المالي الافقي للشركة، وتحليل النسب، وعرض نتائج التحليل.

أولاً: نبذة عن شركة الجوف

شركة الجوف للتنمية الزراعية (عضو الجمعية السعودية للزراعة العضوية) شركة مساهمة سعودية -مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وتأسست في 1408/06/08ه الموافق 1988/01/28م وتم تسجيلها بموجب السجل التجاري رقم 34004730 بمدينة سكاكا الجوف برأس مال قدره 300 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 30 مليون سهم القيمة الاسمية لكل سهم عشرة ريالات وقد تم الاكتتاب بأسهم الشركة بالكامل، وتقوم بإنتاج جميع المحاصيل الرئيسية بالإضافة لإنتاج الزيتون وزيت الزيتون وإنتاج الألبان.

أعلنت الشركة عن تحقيق خسارة لعام 2019م بالمقارنة مع صافى ربح عام 2018م، وأرجعت السبب في تحقيق صافي خسارة إلى انخفاض مبيعات العام بنسبة 37.47% بقيمة 134.49 مليون ريال، وارتفاع نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات من 71.19% إلى 81.96% مما كان له أثر على انخفاض مجمل الربح بقيمة 62.88 مليون ريال بنسبة 60.83%، بالإضافة إلى زيادة المصروفات الأخرى نتيجة تكوين مخصصات هبوط بيوت محمية واستبعاد أشجار فاكهة بإجمالي مبلغ 17.44 مليون ريال، وذلك بالرغم من انخفاض مصروفات البيع والتوزيع بقيمة 13.21 مليون ريال بنسبة 36.71% ، وانخفاض مصروف الزكاة بنسبة 32.46%.

كما أن مبيعات الأعلاف الخضراء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بلغت 11 مليون ريال سعودي بما يمثل 5% من اجمالي المبيعات مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م حيث بلغت مبيعات الاعلاف الخضراء 160 مليون ريال سعودي بما يمثل 45% من اجمالي المبيعات، حيث توقفت الشركة عن زراعة الأعلاف الخضراء طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (66) الصادر بتاريخ 25 صفر 1437ه (الموافق 7 ديسمبر 2015م) بإيقاف زراعة الأعلاف الخضراء في مدة لا تتجاوز ثلاث أعوام.

ثانياً: التحليل المالي

ستقوم الباحثتان بالتحليل المالي لشركة الجوف للتنمية الزراعية للفترة من 2010م وحتى 2019م.

1. التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي (3-3):

بالنظر إلى أرصدة النقدية في الجدول (3-3) نرى أنها في انخفاض مقارنة بسنة الأساس بنسبة نقص تصل إلى 72% في عام 2016، ومن ثم ترتفع النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 7.70%، 5%، 1% على التوالي، وتكاد تكون نسبة الزيادة ضئيلة، وهذا يعطي مؤشر على نقص قدرة الشركة على

سداد التزاماتها الجارية وخاصة أن الانخفاض في ارصدة النقدية يقابله زيادة في الالتزامات الجارية بنسبة 41% عام 2019 مقارنة مع سنة الأساس.

1. وبمقارنة إجمالي الأصول المتداولة نجد أن هناك زيادة في سنوات التحليل ثم انخفضت في عام 2017 بمقدار 3.171.507 بنسبة نقص 1% ومن ثم ارتفعت بشكل كبير في العامين 2018و 2019 بمقدار 304.860.051 بنسبة زيادة 117% و281.444.156 بنسبة زيادة 108% على التوالي. وتعتبر الزيادة في عام 2019 متسقة مع الزيادة في المخزون حيث زادت بنسبة 39% مقارنة مع سنة الأساس.
2. بمقابلة المطلوبات مع حقوق المساهمين، يتضح لنا من الجدول ارتفاع حقوق المساهمين من عام لآخر مقارنة بسنة الأساس حتى أصبحت في 2015 نسبة الزيادة 50%، وفي عامي 2016 و2017 كانت نسبة الزيادة 23%، وفي عام 2018 24% وفي عام 2019 نسبة الزيادة 12% مقارنة بسنة الأساس، بينما في المقابل نجد ارتفاع في نسبة المطلوبات من عام إلى عام آخر حيث تتراوح نسبة الزيادة من 129% وتصل ذروتها إلى 306% في عام 2016 ومن ثم تنخفض حتى تصبح نسبة النقص 183% عام 2019، ويدل ذلك على وجود ضعف في مقدرة الشركة على سداد مديونياتها ويجب على الشركة معالجة ذلك.
3. الأصول غير المتداولة لها القدرة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل، حيث يشكل هذا المعدل مؤشراً مهما للمقرضين لطمأنتهم على حقوقهم، وبالنسبة للشركة موضوع البحث فإن هذا المعدل كان جيد جداً حيث بلغت نسبة الزيادة في 2019 62% مقارنة مع سنة الأساس.

2. التحليل الأفقي لقائمة الدخل. جدول(3-4)

التحليل الأفقي لقائمة دخل شركة الجوف للتنمية الزراعية وذلك باستخدام السنة الأولى كأساس للمقارنة مع السنوات التي تليها لقياس المبيعات، نجد أنها في زيادة مستمرة من عام إلى آخر ومما نتج عنه زيادة تكلفة المبيعات بصورة متوازنة، عدا عام 2019 الذي حقق انخفاض في المبيعات مقارنة بسنة الأساس والسنوات التي تسبقها، بنسبة تغير 24% مقارنة مع سنة الأساس 2010، ويتضح كذلك من التحليل الأفقي لقائمة الدخل مقدار الزيادة في صافي الربح من عام إلى آخر حتى وصل إلى ذروته في عام 2014 بنسبة تغير ايجابية 65% مقارنة بسنة الأساس، ومن ثم بدأت الأرباح في الانخفاض الملموس حتى أصبح بنسبة تغير 131% في عام 2019 مقارنة بسنة الأساس 2010، ويتضح كذلك وجود زيادة ملحوظة في المصروفات البيعية والإدارية من عام لآخر مع ضعف العائد في بعض السنوات، فنلاحظ في السنوات الثلاث الأخيرة نسبة التغير في المصروفات الإدارية 136%-153%-136% مقارنةً بسنة الأساس ويقابلها انخفاض في صافي الدخل بنسبة تغير تبلغ للأعوام ذاتها61%-36%-131% مقارنة مع سنة الأساس، فيجب على الشركة دراسة عملية زيادة المصروفات ومعالجة الخلل الموجود.

3.تحليل نسب الربحية جدول (3-5):

أ. العائد على صافي المبيعات.

توضح نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات (هامش صافي الربح) ويستفاد منها في تحديد سعر بيع الوحدة، وبتحليل قائمة دخل الشركة

نجد أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت 9% عام 2019م بالمقارنة ب 10% للعام 2018م مما يجعل أداء هذا المعدل غير جيداً خلال العام 2019م.

ومن خلال الجدول (3-2) نلاحظ استقرار العائد على المبيعات من العام 2010م وحتى 2015م، حيث تتراوح النسب من 27% وحتى 25% صعوداً ونزولاً متقارب، ومن ثم يبدأ بالانحدار ابتداءَ من عام 2016م وحتى عام 2019م حيث تتراوح نسب العائد على المبيعات من 18% إلى 9%، حيث كلما انخفضت المبيعات انخفضت نسبة العائد على المبيعات.

ب. العائد على إجمال الأصول.

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الاصول توضح مدى الكفاءة في استخدام الأصول أي ما يمثل الربح العائد من الاستثمار في الأصول، وكلما كان المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس الشركة، كلما كان أداء المنشاة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة، وعند تحليل قائمة دخل الشركة مع قائمة المركز المالي نجد ان نسبة صافي الربح الى اجمالي الاصول قد بلغت 3% عام 2019م بالمقارنة ب4% للعام 2018م، ويعد أداء هذا المعدل غير جيداً خلال العام 2019م عند تقييمه، كما نلاحظ من الجدول(3-5) ارتفاع في نسبة العائد على الاصول في الأعوام الأولى من 2010م وحتى 2014م حيث تتراوح ما بين 11% إلى 12%، ومن ثم تبدأ بالانحدار من عام 2015م وحتى عام 2019م حيث تتراوح من 9% حتى تصل إلى أدنى نسبة في 2019م وهي 3% والتي يقابلها خسارة في صافي الربح، فيجب على الشركة الدخول في استثمارات جديدة لتعوض الخسائر.

ج. العائد على حقوق الملكية.

توضح هذه النسبة ربحية الأموال المملوكة، فتعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرات على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشرات أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدد أساسياً لقرارات المستثمرين وتظهر نتائج الجدول (3-2) أن نسبة العائد على الحقوق فقد بلغت 3% في العام 2019م مقابل 5% في العام 2018م ويعد أداء هذا المعدل غير مقبول، وأن معدل العائد على حقوق الملكية جيداً في الأعوام من 2010م وحتى 2016م حيث حققت عوائد تتراوح نسبتها ما بين 12% إلى 10% ، ومن ثم انخفضت من عام 2017م إلى عام 2019م حيث تراوحت ما بين 4% إلى 3% خاصةً عام 2019م حيث حققت خسائر كبيرة، وبالتالي على إدارة الشركة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها، حتى تتمكن من جذب المستثمرين.

4. تحليل نسب المديونية جدول (3-6):

أ. **نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول:**

تبين هذه النسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى اجمالي الأصول، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما دلَ على أن المنشأة تعتمد على تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح، نلاحظ أن النسبة غير مرتفعة تتراوح ما بين 9% و24% خلال سنوات التحليل، فكانت في عام 2019 نسبة الديون إلى الأصول 19% وهذا مؤشر مقبول أي أن81% من أصولها يمول ذاتياً، وهذا يعني ان شركة الجوف للتنمية الزراعية موقفها جيد إذا ما أرادت أن تقترض.

ب. **نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية:**

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول وحقوق الملكية فنجد هذه النسبة تتراوح ما بين 92% وهي الأدنى في 2014 و131% وأعلاها في 2016، ونجد أن نسبة الملكية في 2019 بلغت 124% وان مجموع أصول الشركة خلال نفس السنة بلغ 774.107.027 ريال فإن جميع المساهمين سيأخذون (774.107.027*0.124= 9.598.930 ريال) في حالة تصفية الشركة.

ج. نسبة اجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

وتقيس مدى إمكانية سداد ديون الشركة من حقوق الملكية في حالة افلاسها، وكانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية تتراوح ما بين 5% إلى 2% خلال سنوات التحليل، فكانت النسبة في 2019 (2%) أي أن حقوق الملكية تغطي كافة الديون ويزيد ما مقداره 98%، وهذا يعني أن الشركة موقفها جيد فيما لو أرادت أن تقترض.

د. عدد مرات تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان المعدل كبيراً كلما دل على أن المنشأة قادرة على تحمل التزاماتها، فبالنظر إلى الجدول (3-6) نجد أن عام 2012 عدد مرات تغطية الفوائد 234 مرة تمثل نسبة جداً عالية، وكانت النسبة من عام 2013 وحتى عام 2018 تتراوح بين 35 إلى 96 مرة فتعتبر نسبة جيدة وتدل على ان المنشأة كانت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها لكن في عام 2019 وبسبب الخسائر التي بلغت 15.412.865 قبل احتساب الضريبة والزكاة فإن الشركة لن تتمكن من تقطيه فوائد القروض، مما سيؤثر على قرار المقرضون والدائنون.

5. تحليل نسب السيولة جدول(3-7):

أ. نسبة التداول:

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، ويتضح من الجدول (3-7) أن الاتجاه العام للتداول في الشركة متذبذب ما بين ارتفاع، انخفاض، ومن ثم ارتفاع في الأعوام الأخيرة حيث بلغت النسب على التوالي 6.07، 3.51، 3.58، 3.39، 6.40، 4.35، 2.53، 3.15، 8.61، 8.98 مرة ويعزى سبب التذبذب لاختلاف حجم المطلوبات المتداولة بالنسبة للأصول المتداولة خلال تلك الفترة مقارنة بسنة الأساس فمن عام 2011 إلى عام 2013 كان هناك انخفاض في نسب المطلوبات ومن ثم ارتفعت النسبة في 2014 و2015 ومن ثم انخفضت في 2016 و2017 مرة وارتفعت في عامي 2018 و2019 بنسبة زيادة تبلغ 8.61 و8.98 مرة مما يدل على أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية استحقاقات الخصوم المتداولة.

ب. نسبة السيولة السريعة:

وهي النسبة التي تبين مدى تحقيق الشركة لحقوقها من الغير حتى تستطيع تغطية ديونها، وهذا ما نلاحظه في الشركة المدروسة في الجدول (3-7) حيث أنها حققت نسب أكثر من (1.00) في سنوات التحليل وأفضلها في سنة 2019 حيث بلغت نسبة التداول السريعة 7.05 مرة، وهي نسب جيدة حيث توفر لها الضمان دون اللجوء إلى السيولة الجاهزة.

ج. نسبة التدفقات النقدية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل، ومن الجدول (3-7) نجد أن نسبة النقدية متذبذبة فكانت في سنة الأساس 1.51 مرة، ومن ثم انخفضت من عام 2011 إلى عام 2017 بنسب تبلغ 0.31، 1.16، 0.32، 0.68، 0.38، 0.16، 0.85 مرة، لكن هذه النسب تحسنت في عامي 2018 و2019 لتصبح النسبة 1.04 1.08، وبالتالي الشركة محل الدراسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل.

تجدر الإشارة إلى أن نسب السيولة مفيدة للإدارة من ناحية معرفة موقفها المالي لإبعاد أي مخاطر تهدد المنظمة من ناحية مرور المشروع بضائقة مالية ومن ثم تكون هناك مضاعفات خطيرة على المشروع تؤدي بالمستقبل إلى إعلان افلاسه، إذاً هذه النسب تمثل دور رقابي جيد للإدارة.

ثالثاً: تحليل نتائج الفرضيات:

فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثتان تعتمدان على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي **امكانية أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة على أداء الشركات** وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. **امكانية التحليل الأفقي في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.**

تثبت الفرضية الأولى حيث أن التحليل المالي الأفقي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال عدد معين من السنوات وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وبهدف دراسة التغيرات والاتجاهات الحاصلة في كل بند، فهو يقيم نشاطات وإنجازات المنشأة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير، وكذلك تمكن من اكتشاف نقاط القوة والضعف داخل الشركة والوقوف على تطور أداء الشركة، لكن لا يمكن الاقتصار على التحليل الافقي في تحديد أوجه القوة والضعف بشكل دقيق لأداء الشركة، لاعتماده على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتبدلات اللاحقة.

2. **امكانية نسب السيولة في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.**

تثبت الفرضية حيث وضحت مدى قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3. **امكانية نسب المديونية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.**

تثبت الفرضية حيث أظهرت تقييم قدرة الشركة على تسديد القروض والفوائد.

4. **امكانية نسب الربحية في تحديد أوجه القوة والضعف لأداء شركة الجوف للتنمية الزراعية.**

5. تثبت الفرضية حيث أنها كشف أوجه القوة والضعف في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. إن عملية تقييم الأداء والتحليل المالي له أهمية كبيرة والذي يجعل الشركات والشركة محل الدراسة إصدار تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات المالية، كذلك بعض النسب المالية والمقارنات والتفاصيل التي توضح طبيعة نشاط الشركة.
2. يمكن القول إن ربحية المؤسسة ضعيفة في عام 2019م ولم تحقق أرباح خلال العام الأخير 2019م، بل حققت خسارة، وبالنظر إلى هذه النتائج فإنها تدل على ضعف أداء الشركة، وبالتالي ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.
3. ينبغي الاهتمام بالظروف المحيطة بالشركة منها قرار إيقاف زراعة الأعلاف الذي كان يمثل 46% من مبيعاتها، بالتالي أثر على ارباح الشركة، وكذلك قرار القيمة المضافة.

4. كان بإمكان الشركة تحقيق أرباحاً أكثر لو أن استخدمت الأساليب التي استخدمناها وهي أساليب الرقابة على الأداء والتحليل المالي.
5. يتضح مما تقدم أن أداء الشركة غير جيد في العام 2019 حيث أن المبيعات انخفضت بنسبة كبيرة، وعلى الشركة الاستثمار في أوجه أخرى بديلاً عن الأعلاف الزراعية، ودراسة سياساتها وخططها لتتجاوز هذه الخسائر في الأعوام القادمة.
6. من كل المؤشرات التي تم توضيحا يتضح بأن تقييم أداء الشركة يشبر إلى انخفاض في الأرباح في عام 2019 مصحوباً بانخفاض في المبيعات والمصاريف، وفي نفس الوقت كانت تكلفة المبيعات متزايدة، وذلك على عكس الأعوام التي تسبقها التي كان هناك ارتفاع في الأرباح مصحوباً بارتفاع في المبيعات، وارتفاع تكلفة المبيعات المنطقي.
7. كانت نسبة التداول لشركة الجوف للتنمية الزراعية مقبولة خلال سنوات التحليل وبلغت ذروتها في عامي 2018 و2019 حيث بلغت 8.61 و8.98 مرة، وبما أن النسبة المقبولة من قبل المحللين والخبراء هي (1:2) فتعتبر نسبة التداول للشركة عالية جداً وهذا يعد تعطيل لجزء من الأموال كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار، وربما يبرر هذا الارتفاع في السيولة هو أن هذه النسبة تتضمن فقرة المخزون السلعي.
8. تعتقد الباحثتان أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأفضل للموارد عن طريق النظر في نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، والاختيار بين البدائل، مما سيؤدي إلى تحسين اقتصاد الشركات وبالتالي تحسن الاقتصاد العام.
9. على الشركة دراسة تشغيل طاقاتها الإنتاجية المتاحة بأقصى ما يمكن وتخفيض تكاليف انتاجها إلى افل ما يمكن، وتنويع الإنتاج إلى الدرجة التي تجذب المستهلكين لشرائها.

المبحث الثاني: التوصيات

تمهيد: تتطرق الباحثتان في هذا المبحث إلى أهم التوصيات.

أولاً: التوصيات:

1. ينبغي على الشركات أن تؤكد على مسألة الإفصاح الحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات.
2. يمكن لمراقبي الحسابات والمراجعين الاستعانة بأدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدتهم لاكتشاف الأخطاء بوقت أسرع وجهد أقل.
3. الاستفادة من نتائج التحليل المالي في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تقييم الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي، وتتم بمقارنة نشاط في الشركة مع ذات النشاط في شركة أخرى منافسة، وتحديد أوجه القوة والضعف.
4. ينبغي القيام باحتساب الفرصة البديلة عند إجراء تحليل مالي، وهذا ما قامت به الباحثتان، وظهر جلياً فائدة هذه الطريقة في احتساب الفرصة الضائعة والتي لا تظهر بأساليب الرقابة الأخرى، وقد أظهرت الباحثتان مقدار الهدر في الأرباح عندما احتسب الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من الأموال المعطلة والتي تتمثل بزيادة نسبة السيولة السريعة عن الحدود المعروفة من قبل المختصين.
5. ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي مرَّ ذكرها وكشف التجاوزات.
6. يجب تحسين صورة الشركة وأدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي، والذي يقف على جوانب القوة والضعف في الشركة والرقابة عليها.

المراجع

1. لعموري، حليمة السعدية، (2016)، دور المراجعة الداخلية في ضبط وتفعيل الأداء المالي، دراسة ميدانية: في مؤسسة مطاحن مرمورة.
2. ردة، خديجة، وآخرين، (217م)، الأدوات المستخدمة في التحليل المالي وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع 3، الصفحات من 100-118.
3. عقون، حنان، (217م)، دور أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة المالية: دراسة ميدانية لمؤسسة السولنغاز-أم البواقي.
4. اليمين، سعادة (2009م) استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف.
5. عبد الله، علي، خلف (2008م) التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.
6. سعودي، نادية (2018م) مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.
7. بوسفط، آمال، (2016م)، الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال.
8. وحيد، سقار، (2018م) استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي.
9. الشيخ، محمد عبد القادر، وآخرين، (2016م) أثر التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية.
10. معتوق، جمال، (2017م)، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي: حالة دراسة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، وحدة ملبنة التل مزلوق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع48، الصفحات من 75-96.
11. المغيرة، حامد علي أحمد، (2015م) الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي ودورها في الحد من المخاطر المصرفية.
12. محمد، صابر تاج السر، وآخرون، (2016م)، استخدام أساليب لتحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية، الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج7، ع21، الصفحات من 1-22.
13. العطار، محمد خالد، (2018م) استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركات الدوائية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، مج3، ع3، الصفحات من 110-101.
14. بن مالك، عمار(2010م)، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة الإسمنت السعودية.
15. جفال، مهند علي، وآخرون، (2019م) أثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني.
16. عبد الله، علي خلف (2008م) "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات.
17. لطفي، أمين السيد، (2005م) التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة
18. مفلح، محمد عقل(2009م) مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة1.
19. الكرخي، فؤاد مجيد، (2007م) تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 4.
20. الحيالي، وليد، (2004م) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة1.

21. خالد، سليمان (2011م)، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المنشآت الصناعية.
جمعة، علي سويسي، (2006م) التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية.
22. النعساني، أحمد ياسر (2005م)، استخدام التحليل النسبي في قياس فاعلية اداء السياسات المالية التشغيلية.
23. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني(2003م)
24. أحمد، سمير (2012م) استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء.

الملاحق

1. قائمة المركز المالي للشركة للفترة من 2010م وحتى 2019م. جدول(3-1)

قائمة المركز المالي										
السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول										
الأصول المتداولة										
نقد ومافي حكمه	64,875,128	26,086,499	94,135,577	29,260,320	41,494,464	35,046,046	18,090,857	69,876,190	68,064,726	65,430,509
استثمارات في مرابحات إسلامية	-	-	11,593,774	11,593,774	6,566,948	72,261,057	45,000,000	-	-	-
ذمم مدينة صافي	59,000,238	104,991,565	48,550,531	59,337,546	77,643,023	45,242,678	95,788,361	49,084,976	95,406,750	35,576,687
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	11,301,678	7,112,042	7,714,277	8,720,739	16,425,960	19,194,043	16,672,567	10,021,125	8,607,117	9,581,740
مصروفات زراعية مؤجلة	48,152,853	62,088,887	56,833,009	64,717,467	99,813,266	104,021,970	-	-	-	-
مخزون-صافي	77,473,900	95,694,965	151,383,388	135,257,823	151,628,981	111,293,613	133,043,528	112,360,189	99,884,980	107,350,386
اجمالي الأصول المتداولة	260,803,797	295,973,958	290,217,018	307,881,225	393,582,624	398,059,407	280,392,010	257,632,290	565,663,848	542,247,953
استثمارات	6,957,948	6,771,948	6,566,948	6,566,948	6,566,948	6,566,948	-	-	-	-
الاصول- ثابتة صافي	220,175,465	247,920,805	268,975,593	282,959,118	264,807,017	290,218,591	618,065,006	602,715,954	563,952,243	540,714,950
أصول حيوية	106,093,567	134,318,118	165,381,282	183,871,625	203,718,719	258,294,038	7,796,697	16,289,860	9,466,016	13,919,870
مصروفات مؤجلة- صافي	21,296,134	16,305,678	29,409,161	40,227,895	39,013,218	44,675,864	-	-	-	-
اجمالي الأصول غير المتداولة	349,532,658	410,307,005	470,332,984	511,625,586	507,539,008	593,789,493	618,831,751	602,765,954	542,247,953	565,663,848
مجموع الأصول	610,336,455	706,280,963	760,550,002	819,506,811	901,121,631	971,848,900	899,223,761	860,398,044	847,093,437	774,107,27
المطلوبات وحقوق لمساهمين										
المطلوبات المتداولة										
ذمم دائنة	17,770,253	39,464,867	23,179,690	31,142,919	21,306,531	21,626,203	44,750,181	36,499,383	15,635,420	11,917,045
مستحقات وارصدة دائنة أخرى	10,377,815	23,701,683	29,334,807	24,097,786	16,222,629	14,067,891	127,154,265	22,936,452	27,803,967	26,485,757
دائنو أرباح غير موزعة	14,797,988	14,679,063	18,278,982	18,243,682	18,218,932	18,144,332	17,881,307	14,382,976,	14,363,924	14,217,426
مستحق إلى أطراف ذوي علاقة	32,949	9,330	-	901,120	418,946	1,353,065	60,913	165,588	-	-
قروض قصيرة الاجل	-	6,500,000	-	5,000,000	2,499,975	34,123,913	14,961,871	4,826,670	-	-
الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل	-	-	10,339,736	11,438,555	-	-	-	-	1,633,266	2,357,850
مجموع المطلوبات المتداولة	42,955,386	84,378,562	81,133,215	90,824,062	61,472,209	91,602,673	110,636,561	81,844,123	65,702,436	60,363,920
الجزء غير المتداول من قروض طويلة الاجل	-	11,593,774	17,296,553	15,447,422	44,216,825	24,716,572	17,765,678	13,496,763	10,815,362	8,457,514
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	9,249,494	10,756,261	12,691,051	13,537,608	15,521,461	16,315,737	25,003,431	21,102,316	17,677,360	20,323,280
مجموع المطلوبات	52,204,880	119,809,092	111,120,819	119,809,092	121,210,495	132,634,982	212,115,660	175,162,202	152,914,158	147,863,714
حقوق المساهمين										
رأس المال	200,000,000	250,000,000	250,000,000	250,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000
منح حكومية مشروطة - أراضي	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	58,917,000	-	-	-	-
احتياطي نظامي	106,625,856	150,087,323	125,000,000	125,000,000	135,701,342	144,811,620	149,756,118	150,000,000	150,000,000	150,000,000
احتياطي عام	50,000,000	50,000,000	50,000,000	62,500,000	62,500,000	62,500,000	-	-	-	-
أرباح مبقاة	102,786,719	75,746,043	115,710,143	178,478,719	192,990,795	243,183,298	208,856,415	204,213,516	209,976,278	159,177,571
أرباح مقترح توزيعها	40,000,000	50,000,000	50,000,000	25,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	-15,000,000
مجموع حقوق لمساهمين	558,131,575	599,552,366	649,429,183	699,697,719	779,911,137	839,213,918	687,107,101	685,236,042	694,179,279	626,243,313
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	610,336,455	706,280,963	760,550,002	819,506,811	901,121,631	971,949,900	899,223,761	860,398,244	847,093,437	774,107,027

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى قوائم الشركة

2. قائمة الدخل للشركة في الفترة من 2010م وحتى 2019م. جدول(3-2)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى قوائم الشركة

قائمة الدخل										
السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي المبيعات	246,881,451	293,383,530	344,536,657	340,993,094	350,307,894	368,953,489	380,211,468	305,615,188	358,934,363	224,447,971
تكلفة المبيعات	144,291,352	166,103,263	194,704,005	188,455,467	198,446,122	228,557,489	247,990,806	231,222,752	255,559,513	183,955,192
مجمل الدخل	102,590,099	127,280,267	149,832,652	152,537,627	151,861,772	140,396,000	132,220,662	74,392,436	103,374,850	40,492,779
مصاريف بيع وتوزيع	28,476,056	33,610,356	36,513,959	41,940,468	32,094,992	34,752,968	41,190,357	27,336,192	35,978,520	22,769,589
مصاريف عمومية وادارية	7,054,246	9,772,899	11,881,531	14,953,675	15,808,570	15,779,270	18,685,036	16,635,015	17,850,872	17,364,265
صافي دخل النشاط	67,059,797	83,897,012	101,437,162	95,643,484	103,958,210	89,863,762	72,345,269	30,421,229	49,545,458	358,925
تكاليف التمويل							1,644,534	818,081	519,553	597,774
إيرادات(مصروفات) أخرى	7,527,945	6,197,429	11,548,841	11,767,111	7,586,210	6,431,283	603,124	-731,858	-15,147,016	-5,289,044
صافي الدخل قبل الخسائر الإستثنائية	74,587,742	90,094,441	112,986,003	107,410,595						
خسائر استثنائية	3,810,510		4,972,093							
صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية	70,777,232	90,094,441	108,013,910	107,410,595	111,544,420	96,295,045	71,303,859	28,871,290	43,736,861	-15,412,865
مخصص الزكاة الشرعية	4,518,669	5,479,772	5,853,287	5,199,426	4,502,066	4,152,237	3,151,945	3,270,307	7,974,099	5,385,842
تسويات زكاة			483,806	142,633	28,936	1,040,027				
صافي الدخل	66,258,563	84,614,669	101,676,817	102,068,536	107,013,418	91,102,781	68,151,914	25,600,983	35,762,762	-20,798,707